

# نتائج مراجعة إم إس سي آي السنوية لتصنيف السوق لعام 2018

شركة "إم إس سي آي" ستدرج مؤشر "إم إس سي آي" للمملكة العربية السعودية في مؤشر الأسواق الناشئة.

ستعيد "إم إس سي آي" تصنيف مؤشر "إم إس سي آي" للأرجنتين ضمن مؤشر الأسواق الناشئة

ستجري "إم إس سي آي" استشارات حول إمكانية إعادة تصنيف مؤشر "إم إس سي آي" للكويت ضمن مؤشر الأسواق الناشئة

لندن -الخميس 21 يونيو 2018 [ايتوس واير ]

(بزيس واير): أعلنت اليوم شركة "إم إس سي آي" (المدرجة في بورصة نيويورك تحت الرمز: NYSE:MSCI)، وهي شركة رائدة في توفير مؤشرات وأدوات إنشاء الحافظات إدارة المخاطر للمستثمرين العالميين، أنها ستقوم اعتباراً من يونيو 2019 بإدراج مؤشر "إم إس سي آي" للمملكة العربية السعودية في مؤشر الأسواق الناشئة، ومؤشر "إم إس سي آي" ليه سي دبليو آي"، وغيرها من المؤشرات العالمية والإقليمية حيث أمكن. ويأتي هذا الأمر عقب تطبيق سوق الأسهم السعودية لعددٍ من التحسينات التنظيمية والعملية ما أسهم بزيادة انفتاح السوق على المؤسسات الاستثمارية الدولية. ولاقى مقترح الإدراج دعماً واسعاً من غالبية المؤسسات الاستثمارية الدولية التي شاركت في الاستشارات.

وستدرج "إم إس سي آي" مؤشر "إم إس سي آي" للمملكة العربية السعودية في مؤشر "إم إس سي آي" للأسواق الناشئة، لتُمتثل وفق صيغة مبدئية نحو 2.6 في المائة من المؤشر عبر 32 من الأوراق المالية، عقب إجراءات إدراج من خطوتين. وستتزامن خطوة الإدراج الأولى مع المراجعة نصف السنوية للمؤشرات في مايو 2019. وستجري الخطوة الثانية في إطار المراجعة الفصلية للمؤشرات في أغسطس 2019.

وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت "إم إس سي آي" عن إعادة تصنيف وضع مؤشر "إم إس سي آي" للأرجنتين من الأسواق ما دون الناشئة إلى الأسواق الناشئة. وجاء هذا القرار عقب موافقة واسعة على مقترح إعادة التصنيف من قبل الجهات المشاركة في السوق التي شاركت في الاستشارات. وعبرت المؤسسات الاستثمارية الدولية، على وجه الخصوص، عن ثقتها بقدرة الأرجنتين على الحفاظ على الظروف الحالية للوصول إلى سوق الأسهم، ما يُعتبر عاملاً أساسياً في إطار عمل تصنيفات "إم إس سي آي". وعلى الرغم من ذلك، واستناداً إلى الأحداث الأخيرة التي تؤثر على وضع النقد الأجنبي في الأرجنتين، تُوضح "إم إس سي آي" أيضاً أنها ستراجع قرار إعادة التصنيف الذي اتخذته فيما إذا قامت السلطات الأرجنتينية بفرض أي نوع من القيود على إمكانية الوصول إلى الأسواق، مثل الرقابة على رأس المال أو النقد الأجنبي.

وسيتزامن إدراج مؤشر "إم إس سي آي" للأرجنتين في مؤشر "إم إس سي آي" للأسواق الناشئة مع المراجعة نصف السنوية للمؤشرات في مايو 2019. وستواصل "إم إس سي آي" وضع قيود على الإدراج في المؤشر على الإدراجات الأجنبية للشركات الأرجنتينية فقط، مثل إيصالات الإيداع الأمريكية، حيث أشارت الآراء الواردة من المؤسسات الاستثمارية الدولية إلى ضرورة زيادة السيولة في السوق المحلية قبل دراسة التحول من الإدراجات الخارجية إلى الإدراجات الداخلية. وستقوم "إم إس سي آي" بإعادة تقييم هذا القرار في حال استمرار التحسن في ظروف السيولة ببورصة بوينس آيرس.

وقال سيباستيان ليبليك، المدير الإداري والرئيس العالمي لحلول الأسهم في "إم إس سي آي": "أكدت المؤسسات الاستثمارية الدولية، عبر دعمها لإدراج المملكة العربية السعودية والأرجنتين في مؤشر الأسواق الناشئة، على قدرتها وجهوزيتها لدخول هذه الأسواق والعمل فيها. وسيسهم هذا الإدراج في توسيع فرص الاستثمار العالمية وإتاحة قدر أكبر من التنوع في مؤشر "إم إس سي آي" للأسواق الناشئة، وهو أمرٌ بالغ الأهمية للمستثمرين".

وأضاف السيد ليليك قائلاً: " غير المستثمرون الدوليون عن سرورهم بسرعة التغيير في إمكانية الوصول إلى سوق الأسهم السعودية ومستوى الالتزام الذي أبدته هيئة السوق المالية (سي إم إيه) والسوق المالية السعودية (تداول). ويتوقع المستثمرون الدوليون حالياً استمرار جهود الخصخصة الحالية في تنمية الفرص الاستثمارية المتاحة لهم، ما سيسهم في زيادة وزن المملكة العربية السعودية في مؤشر الأسواق الناشئة في المستقبل، نظراً لتوافر جميع العناصر الأخرى".

وخلال الأعوام الثلاثة الماضية، قامت هيئة السوق المالية والسوق المالية السعودية ("تداول") بتنفيذ عددٍ من التحسينات التي أسهمت في فتح سوق الأسهم المحلية على المؤسسات الاستثمارية الدولية. وعقب قيام هيئة السوق المالية بتطبيق تشريع خاص بالمؤسسات المالية الدولية المؤهلة عام 2015، تطورت وسائل الوصول إلى سوق الأسهم من الحيازات غير المباشرة باستخدام الأدوات المالية المشتقة، مثل السندات التشاركية "بييه نوتس" و/ أو المقايضات المالية، إلى الحيازات المباشرة. تمّ تحسين هذا التشريع مرتين من قبل هيئة السوق المالية، ليعكس آراء المؤسسات الاستثمارية الدولية. وقامت "تداول" بإجراء إصلاح شامل لنموذجها التشغيلي، بما في ذلك طرح صيغة تاريخ التداول زائد يومين "تي + 2" للتسويات والتسليم مقابل الدفع، في أبريل 2017. وكان الهدف من هذه التغييرات الهامة مواءمة النموذج التشغيلي لـ"تداول" مع أفضل الممارسات الدولية وتسهيل وصول المؤسسات المالية الدولية إلى سوق الأسهم السعودية. وواصلت "تداول" جهودها التحسينية عبر طرح آلية جديدة لإغلاق الأسعار في 27 مايو 2018، لتتحول من من متوسط الأسعار المقوم بالقيمة إلى مزادات الإغلاق.

وتقوم "إم إس سي آي" بالفعل بحساب مؤشر السعودية، وهو مؤشر مستقل، باستخدام حدود الأسواق الناشئة وفقاً لمنهجية مؤشرات أسواق "إم إس سي آي" العالمية القابلة للاستثمار. ويمكن لهذا المؤشر أن يكون بمثابة أساس لصيغة مؤشر مبدئية تكون أيضاً جزءاً من سلسلة مؤشرات "إم إس سي آي" سيه سي دبليو آي". وستطلق "إم إس سي آي" أيضاً مؤشر "إم إس سي آي" الأولي للأرجنتين، إضافةً إلى مجموعة من المؤشرات الأولية العالمية والإقليمية، بما في ذلك مؤشرات "إم إس سي آي" الأولية للأسواق الناشئة بحلول الأول من سبتمبر 2018. وستعمل هذه المؤشرات على إدارة تنفيذ إدراج الأسهم السعودية والأرجنتينية في حافظات المستثمرين وفقاً للجدول الزمني الذي يختارونه. وسيتم الإعلان عن قائمة المؤشرات الأولية التي سيتم إطلاقها خلال الأسابيع المقبلة. وتمت إتاحة قائمة العناصر المكونة لمؤشر "إم إس سي آي" للمملكة العربية السعودية بالإضافة إلى القائمة المماثلة من العناصر المكونة لمؤشر "إم إس سي آي" للأرجنتين باستخدام حدود مؤشرات الأسواق الناشئة على الموقع الإلكتروني: <https://www.msci.com/market-classification>.

وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت "إم إس سي آي" أنها ستدرج مؤشر "إم إس سي آي" للكويت في مراجعة تصنيف السوق السنوية لعام 2019 من أجل إعادة التصنيف المحتملة من وضع الأسواق ما دون الناشئة إلى وضع الأسواق الناشئة.

كما تشير "إم إس سي آي" إلى التطبيق الفعال الناجح لمرحلة الإدراج الأولى لأسهم "تشانينا إيه" في مؤشر "إم إس سي آي" للأسواق الناشئة. وتسلط ردود الأفعال الصادرة عن المؤسسات الاستثمارية الدولية منذ 1 يونيو 2018، الضوء على أن التطبيق كان سلساً وخالياً من أي مخاوف رئيسية. وللتذكير، ستتزامن مرحلة التنفيذ الثانية مع المراجعة الفضلية المرتقبة للمؤشر لشهر أغسطس 2018.

وختاماً، أصدرت "إم إس سي آي" اليوم مراجعة إمكانية الوصول للأسواق العالمية لعام 2018 للأسواق التي تغطيها والبالغ عددها 84 سوقاً.

وتعلن "إم إس سي آي" في شهر يونيو من كل عام عن نتائجها، بالاستناد إلى مناقشات مع مجتمع الاستثمار الدولي، على قائمة الأسواق قيد المراجعة. كما تعلن أيضاً في ذلك الوقت عن الأسواق التي ستتم مراجعتها ليتم إعادة تصنيفها المحتمل في السوق في الدورة القادمة.

**لمحة عن "إم إس سي آي"**

ساعدت مؤشرات وتحليلات شركة "إم إس سي آي" المرتكزة على الأبحاث، على مدى أكثر من 40 عاماً، أهم المستثمرين الرائدین عالمياً على بناء وإدارة حافظات أعمال أفضل. ويعتمد العملاء على عروضنا للحصول على رؤية معمّقة أكثر حول محركات الأداء والمخاطر في حافظات أعمالهم، بالإضافة إلى التغطية الواسعة على مستوى الأصول، والأبحاث الابتكارية. ويتضمن خط منتجاتنا وخدماتنا كلاً من المؤشرات والنماذج التحليلية والبيانات والمعايير القياسية للعقارات وأبحاث الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

وتخدم "إم إس سي آي" 99 شركة من أكبر 100 شركة لإدارة الأموال، وذلك وفقاً لأحدث تصنيف من "بي أند آي". للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني التالي: [www.msci.com](http://www.msci.com).

إن هذه الوثيقة وجميع المعلومات الموجودة فيها، متضمنةً على سبيل المثال لا الحصر جميع النصوص والبيانات والصور والمخططات (المشار إليها إجمالاً باسم "المعلومات") من ملكية شركة "إم إس سي آي" أو الشركات التابعة لها (المشار إليها إجمالاً باسم "إم إس سي آي")، أو الجهات المرخصة من "إم إس سي آي"، والمزودين المباشرين أو غير المباشرين أو أي طرف ثالث مشترك في صياغة أو تكوين أي معلومات (المشار إليهم إجمالاً، مع "إم إس سي آي"، باسم "مزودي المعلومات") وهي مقدّمة لأغراض تعريفية فقط. ولا يسمح تعديل المعلومات أو إعادة صياغتها أو إعادة إنتاجها أو إعادة نشرها بشكل كامل أو جزئي دون الموافقة الخطية المسبقة من "إم إس سي آي".

ولا يُسمح استخدام المعلومات لإنشاء أعمالٍ مشتقة أو لتصديق أو تصحيح بياناتٍ أو معلوماتٍ أخرى. وعلى سبيل المثال لا الحصر لا يسمح باستخدام المعلومات لوضع المؤشرات أو قواعد البيانات أو نماذج المخاطر أو التحليلات أو البرمجيات أو بما يتعلق بإصدار أو تقديم أو رعاية أو إدارة أو التسويق لأي من الأسهم أو حافظات الأعمال أو المنتجات المالية أو أي قنوات استثمارية بالاستفادة أو بالاستناد إلى أو تتعلق أو تتبع أو أن تكون مشتقةً من المعلومات أو أي من بيانات "إم إس سي آي" أو معلوماتها أو منتجاتها أو خدماتها.

ويتحمل الطرف المستخدم لهذه المعلومات كامل المخاطر الناجمة عن أي استخدام يقوم به أو يسمح بالقيام به حيال المعلومات. ولا يقدم أي من مزودي المعلومات أي ضماناتٍ سواء صراحةً أو ضمناً، أو تمثيلاً فيما يتعلق بالمعلومات (أو النتائج المحصلة باستخدامها)، ولأقصى درجة تسمح بها القوانين المعمول بها. ويتصل كل من مزودي المعلومات صراحةً من جميع الضمانات الضمنية (التي تضم على سبيل المثال لا الحصر أياً من الضمانات المضمّنة حيال الأصلية والدقة والملاءمة من حيث الوقت وعدم الخرق والاستكمال والقابلية للتسويق والملاءمة لأغراضٍ محددة) فيما يتعلق بأي من المعلومات.

ومن دون تحديد أي من الأمور التي سبق ذكرها وإلى الحد الأقصى الذي تسمح به القوانين مرعية الإجراءات، لا يتحمل مزود المعلومات بأي حال من الأحوال أية مسؤولية بخصوص أي من المعلومات المرتبطة بأية أضرار مباشرة، غير مباشرة، خاصة، جزائية، لاحقة (بما في ذلك خسارة الأرباح) أو أية أضرار أخرى حتى في حال الإبلاغ عن احتمال حدوث مثل هذه الأضرار. ولا يستثنى ما سبق أو يقيد أي مسؤولية قد لا تكون مستثناة أو محددة بموجب القوانين المرعية الإجراءات بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر (كما هو معمول به)، أية مسؤولية عن وفاة أو إصابة شخصية إلا في حال كانت مثل هذه الإصابة ناجمة عن إهمال أو تقصير متعمد من قبلها، أو من العاملين لديها أو وكلائها أو المتعاقدين الفرعيين معها.

يجب عدم اعتبار المعلومات التي تحتوي على معلومات أو بيانات أو تحليلات تاريخية بمثابة إشارة أو ضمانات لأي أداء، تحليل، توقع أو تنبؤ مستقبلي. كما لا يعتبر الأداء السابق ضمانات للنتائج مستقبلية.

يجب عدم التعويل على المعلومات وهي لا تعتبر بديلاً عن مهارة، وحكم وخبرة المستخدم، وإدارته وموظفيه ومستشاريه و/أو عملائه عند القيام باستثمارات أو قرارات أعمال أخرى. كافة المعلومات غير شخصية وغير مصممة لاحتياجات شخص أو هيئة أو مجموعة محددة من الأشخاص.

لا تعتبر أي من هذه المعلومات بمثابة عرض لبيع (أو التماس لعرض لشراء) أي أوراق مالية أو منتجات مالية أو وسيلة استثمار أو استراتيجية تداول.

من غير الممكن الاستثمار مباشرة في مؤشر. ولا يتوافر التعرض لفئة أصول أو استراتيجية تداول أو أي فئة أخرى ممثلة بمؤشر إلا من خلال أدوات قابلة للاستثمار لأطراف ثالثة (في حال وجودها) وفقاً لهذا المؤشر. لا تقوم "إم إس سي آي" بإصدار أو رعاية أو دعم أو تسويق أو عرض أو مراجعة أو التعبير عن رأيها بخصوص أي صندوق أو صندوق مرتبط بمؤشر ويمكن تداول وحداته كالأسهم في البورصة، أو مشتقات أو أوراق مالية أخرى، استثمارات، منتجات مالية أو استراتيجية تداول قائمة عليها، مرتبطة بـ أو تسعى إلى توفير عائد على الاستثمار مرتبط بأداء أي مؤشر تابع لـ "إم إس سي آي" (المشار إليها إجمالاً باسم "استثمارات مرتبطة بمؤشر"). ولا تقدم "إم إس سي آي" أي ضمانات بأن أي استثمارات مرتبطة بمؤشر ستتبع بدقة أداء المؤشر أو تقدم عائدات استثمار إيجابية. وشركة "إم إس سي آي" ليست مستشاراً استثمارياً أو ائتمانياً ولا تقوم "إم إس سي آي" بأي تمثيل بخصوص استحسان الاستثمار في أي استثمارات مرتبطة بمؤشر.

ولا تمثل عائدات المؤشر نتائج التداول الفعلي لأصول/أوراق مالية قابلة للاستثمار. وتحافظ "إم إس سي آي" على مؤشرات وتحسبها ولكنها لا تدير أصولاً فعلية. ولا تعكس عائدات المؤشر دفع أي أعباء أو رسوم على المبيعات قد يضطر المستثمر إلى تسديدها لشراء الأوراق المالية المدرجة في المؤشر أو الاستثمارات المرتبطة بمؤشر. وقد يتسبب فرض هذه الرسوم والأعباء باختلاف بين أداء استثمار مرتبط بمؤشر وأداء مؤشر "إم إس سي آي".

قد تحتوي المعلومات على بيانات تخضع لإعادة اختبار. ولا يعتبر الأداء الذي أعيد اختباره بمثابة أداء فعلي وإنما هو أداء تقديري. وهناك غالباً اختلافات مادية بين نتائج الأداء المعاد اختباره والنتائج الفعلية التي حققتها لاحقاً أي استراتيجية استثمارية.

وتعتبر مقومات مؤشرات الأسهم من "إم إس سي آي" شركات مدرجة في البورصة، قد تكون متضمنة أو مستثناة من المؤشرات وفقاً لتطبيق منهجيات المؤشرات المناسبة. واستناداً إلى ذلك، فقد تشمل مقومات مؤشرات الأسهم من "إم إس سي آي" شركة "إم إس سي آي"، وعملاء لـ "إم إس سي آي" أو موردين لـ "إم إس سي آي". ولا يعتبر إدراج أوراق مالية ضمن مؤشر لـ "إم إس سي آي" بمثابة توصية من "إم إس سي آي" لشراء، بيع أو تعليق مثل هذه الأوراق المالية كما لا يمكن اعتبارها بمثابة استشارة استثمارية.

يمكن استخدام بيانات ومعلومات صادرة عن شركات مختلفة تابعة لـ "إم إس سي آي" بما في ذلك "إم إس سي آي إي إس جي ريسرتش" وشركة "بارا" المحدودة في حساب بعض مؤشرات "إم إس سي آي". يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول منهجيات المؤشرات المناسبة على الموقع الإلكتروني التالي: [www.msci.com](http://www.msci.com).

تحصل "إم إس سي آي" على تعويض فيما يتصل بترخيص مؤشراتنا لأطراف ثالثة. وتتضمن عائدات شركة "إم إس سي آي" رسوماً قائمة على الأصول في الاستثمارات المرتبطة بالمؤشرات. للمزيد من المعلومات حول ملفات شركة "إم إس سي آي"، الرجاء زيارة قسم علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني التالي: [www.msci.com](http://www.msci.com).

"إم إس سي آي إي إس جي ريسرتش" هي مستشار استثماري مسجل بموجب قانون الاستشاريين الاستثماريين الصادر في عام 1940 كما أنها شركة تابعة لـ "إم إس سي آي". وفيما عدا ما يتعلق بأي منتجات أو خدمات قابلة للتطبيق من "إم إس سي آي إي إس جي ريسرتش"، لا تقوم "إم إس سي آي" أو أي من منتجاتها أو خدماتها بالتوصية بـ، أو دعم، أو موافقة أو تعبير عن أي رأي بخصوص جهة مصدرة، أو أوراق مالية، أو أدوات مالية أو استراتيجيات تداول كما أن منتجات أو خدمات "إم إس سي آي" ليست مخصصة لكي تكون نصيحة استثمارية أو توصية باتخاذ قرارات استثمارية (أو الامتناع عن اتخاذها) من أي نوع كانت كما لا يمكن الاعتماد عليها في هذا المجال. وقد تشمل قائمة الجهات المصدرة المذكورة أو المدرجة في مواد تابعة لـ "إم إس سي آي إي إس جي ريسرتش"، شركة "إم إس سي آي"، عملاء لـ "إم إس سي آي" أو موردين لـ "إم إس سي آي" كما قد تشتري الجهات المصدرة أبحاث أو منتجات أو خدمات أخرى من "إم إس سي آي".

إس سي آي إي إس جي ريسرتش". لم يتم تقديم مواد خاصة بـ"إم إس سي آي إي إس جي ريسرتش" بما في ذلك مواد مستخدمة في أي مؤشرات أو منتجات أخرى خاصة بـ"إم إس سي آي إي إس جي ريسرتش" إلى لجنة الأوراق المالية والبورصة في الولايات المتحدة الأمريكية أو أي جهة تنظيمية أخرى، أو حصلت على موافقتها.

يتعين عند أي استخدام أو الوصول إلى منتجات أو خدمات أو معلومات من "إم إس سي آي"، الحصول على ترخيص من "إم إس سي آي". وتعتبر "إم إس سي آي"، و"بارا"، و"ريسك متركس"، و"آي بي دي"، و"إنفستور فورس" وعلامات وأسماء المنتجات الأخرى الخاصة بـ"إم إس سي آي"، علامات تجارية أو علامات خدمات أو علامات تجارية مسجلة لـ"إم إس سي آي" أو الشركات التابعة لها في الولايات المتحدة وولايات قضائية أخرى. وقد تم تطوير معيار التصنيف القطاعي العالمي ('جي آي سي إس') من قبل "إم إس سي آي" و"ستاندرد آند بور" وتعتبر المؤسستان المالك الحصري لهذا المعيار. ويعتبر معيار التصنيف القطاعي العالمي ('جي آي سي إس') علامة خدمات خاصة بـ"إم إس سي آي" و"ستاندرد آند بورز".

إن نص اللغة الأصلية لهذا البيان هو النسخة الرسمية المعتمدة. أما الترجمة فقد قدمت للمساعدة فقط، ويجب الرجوع لنص اللغة الأصلية الذي يمثل النسخة الوحيدة ذات التأثير القانوني.